العرب
الأربعاء 2021/11/03
السنة 44 العدد 12229

قيس سعيد يوجه رسائل طمأنة إلى القضاة بإشراكهم في مسار إصلاح قطاعهم

ترحيب حذر لدى الأوساط القضائية برسائل الرئيس التونسي

بعد أن أثارت مطالبته بسن مشروع مرسوم يتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء جدلا واسعا وأحسن خصومه السياسيين استغلاله لمهاجمته، بعث الرئيس التونسي قيس سعيد برسائل طمأنة مساء الاثنين إلى القضاة ما لقي ترحيبا حذرا لدى الأوساط القضائية وذلك في وقت يمنح فيه رئيس الجمهورية الأولوية في مسار مكافحة الفساد المستشري في تونس لإصلاح القضاء.

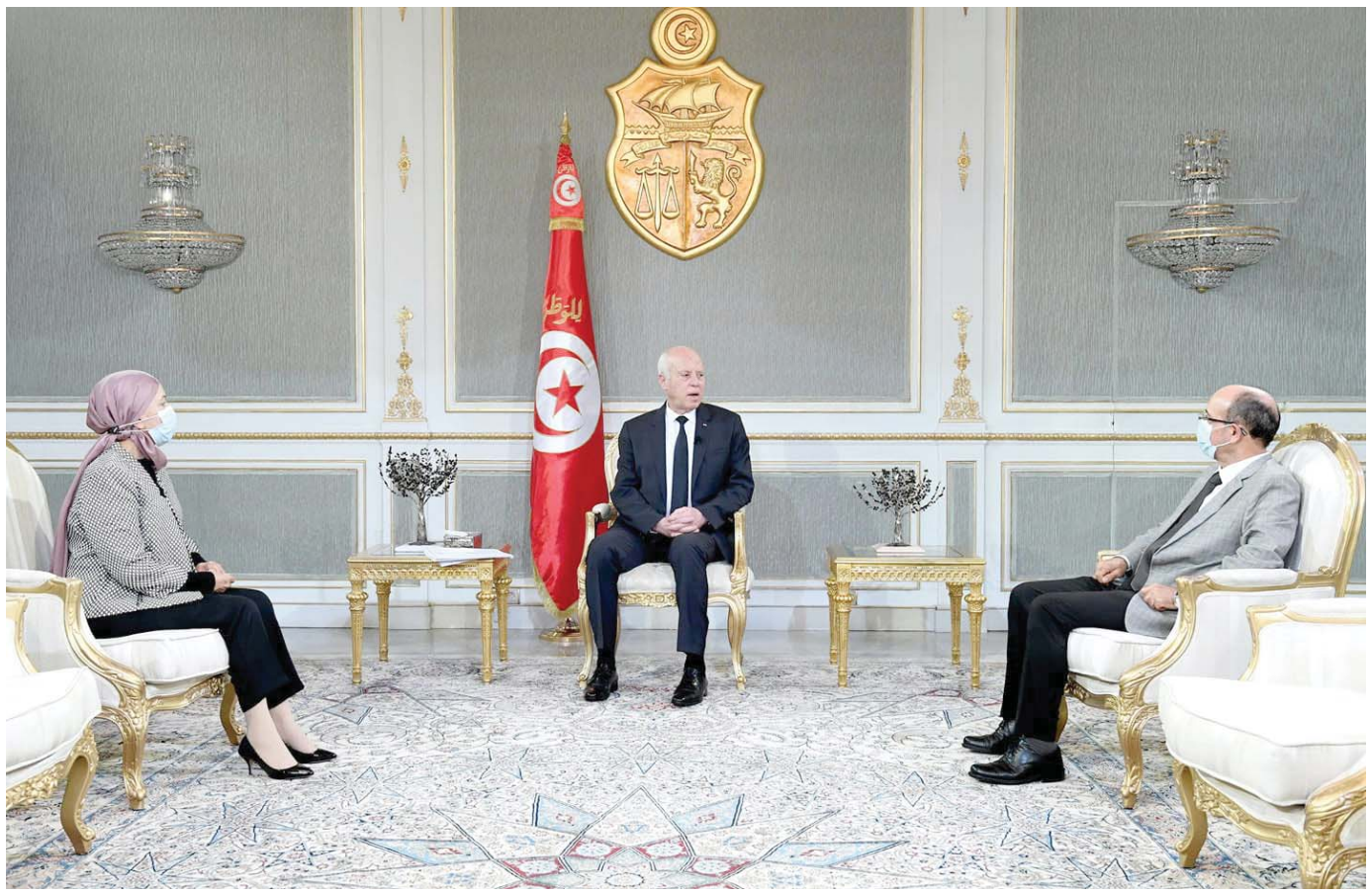

إصلاح القضاء أولوية الأولويات في تونس

تونس – وجّه الرئيس التونسي قيس سعيد رسائل طمأنة إلى القضاة في أعقاب جدل واسع رافق مطالبته بإصدار مرسوم ينظم عمل المجلس الأعلى للقضاء في وقت سابق في سياق مسار إصلاح هذا القطاع الذي لطالما ارتبط الحديث عنه في تونس بعدم الاستقلالية ووجود روابط قوية بين قوى سياسية نافذة وبعض القضاة.

وقال سعيد خلال استقباله وزيرة العدل ليلى جفال مساء الاثنين إن "أغلبية القضاة شرفاء يطبقون القانون بالرغم من محاولات التدخل في عملهم بوسائل مختلفة كالضغط والترهيب والرشاوي" معربا عن ثقته في رفض القضاة لهذه الممارسات.

رفقة المباركي

سعيد طمأننا لأنه أكد أن القضاة سيُعدّون قانون مجلس القضاء

يوسف بوزاخر

إلغاء مجلس القضاء هو إلغاء للضمانات الممنوحة للقضاة

وأضاف الرئيس التونسي الذي يقود مسارا سياسيا انتقاليا في بلاده أن "الفساد لا يزال مستشريا في جزء من القضاة"، وشدّد على أنه لا يمكن تحقيق أي إصلاح إلا بإصلاح جذري للقضاء حتى يستعيد عافيته.

كما أكد بأنه لن يقبل أبدا بأن يتم المساس باستقلالية القضاء والقضاة وبأنه يسعى إلى أن تتوفّر في المحاكم آليات وظروف العمل المناسبة، وشدد أيضاً على أن إعداد مرسوم يتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء ليس تدخلا في الشأن القضائي ولكن سيتم ذلك بمشاركة القضاة أنفسهم.

ويُشير الرئيس سعيد بذلك إلى مطالبته خلال اجتماع مجلس الوزراء في وقت سابق بإصدار مرسوم يتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء ما أثار جدلا واسعا وقتها، فيما حاول خصومه السياسيين اتهامه بالتدخل في قطاع القضاء وهو ما ينفيه سعيد.

ولم تتردد كذلك أوساط قضائية من التحذير وقتها من التدخل في القضاء منبهة أساسا من الإقدام على حل الرئيس سعيد للمجلس الأعلى للقضاء الذي أقر دستور 2014 الذي جمد سعيد أغلب فصوله إنشائه.

وجاءت كلمة سعيد أمام وزيرة العدل لتبدد مخاوف بعض القضاة حيث عبرت رئيسة اتحاد القضاة الإداريين رفقة المباركي الثلاثاء عن ارتياحها لكلمة رئيس الجمهورية بعد تأكيده على أنه سيتم تشريك القضاة في صياغة مشروع قانون المجلس الأعلى للقضاء.

وقالت المباركي في تصريح لإذاعة "موزاييك أف.أم" المحلية إن "خطاب رئيس الجمهورية قيس سعيد أمس الاثنين كان مطمئنا بعض الشيء بعد أن كنا قد ندنا في وقت سابق كهياكل قضائية بتدخل رئيس الجمهورية في السلطة القضائية، من خلال دعوته في مرة سابقة وزيرة العدل لإعداد مشروع قانون المجلس الأعلى للقضاء دون توضيح التفاصيل".

وتابعت "خطاب الاثنين كان مطمئنا لأنه أكد على أن القضاة سيُعدّون بأنفسهم مشروع القانون وهذا ما كنا طالبنا به منذ البداية، وبخصوص تركيبة المجلس الأعلى للقضاء نحن نرغب في أن تكون التركيبة قضائية بحتة لكن طرح مسألة القضاة تشريك المتقاعدين تبقى مسألة قابلة للنقاش خاصة أن أغلب المتقاعدين يتوجهون إلى قطاع المحاماة".

في المقابل، تتعامل أوساط قضائية أخرى مع تطمينات سعيد بحذر شديد حيث قال رئيس المجلس الأعلى للقضاء يوسف بوزاخر الثلاثاء إنه بات من الواضح أن رئيس الجمهورية سيصدر مرسوما متعلقا بالمجلس الأعلى للقضاء، موضحا أنه إذا اتجه هذا المرسوم إلى إلغاء المجلس الأعلى للقضاء فهو تدخل في القضاء.

وتابع بوزاخر أن "إلغاء المجلس الأعلى للقضاء بمرسوم هو إلغاء للضمانات الممنوحة للقضاة وإلغاء للباب المتعلق بالسلطة القضائية في الدستور وله تأثير مباشر على باب الحقوق والحريات باعتبار أن القاضي هو الحامي للحق والحرية".

ويمنح الرئيس سعيد الأولوية في سياسته لمكافحة الفساد لإصلاح القضاء الذي يواجه اتهامات بالعمل لصالح أطراف سياسية بعينها، لكن خطواته واجهت رفضا من بعض الأوساط التي بدت وكأنها غير متحمسة لمساره.

لكن تلك الأطراف ترفض اتهامها بمحاولة عرقلة مسار إصلاح القضاء الذي رسمه الرئيس سعيد إثر اتخاذه الإجراءات الاستثنائية في الخامس والعشرين من يوليو الماضي والتي جمد بمقتضاها كافة اختصاصات وعمل البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه وأطاح بالحكومة السابقة برئاسة هشام المشيشي.

وأكد بوزاخر على أن المجلس الأعلى للقضاء لا يقف ضد إصلاح القضاء عموما داعيا إلى أن يكون ذلك بطريقة تشاركية، مبينا أن وجود مؤسسة المجلس الأعلى للقضاء هو ضمانة للقضاة والسلطة القضائية المستقلة وإلغاء المجلس هو عودة إلى الوراء، وفق قوله.

وتعاني تونس منذ 2011 من تفاقم ظاهرة الفساد التي طالت العديد من القطاعات رغم الحملات التي أطلقت لمكافحته، علاوة على العديد من الملفات الحساسة التي يُنتظر أن يبت فيها القضاء على غرار الاغتيالات السياسية التي شهدتها البلاد بعد ثورة الرابع عشر من يناير.

ولكن التساؤلات حاليا تتمحور أساسا حول القضايا التي قد ينجح القضاء التونسي في حلها والتي تتعلق بقوى سياسية نافذة ورموز تلك القوى والمنظومة السابقة التي حكمت البلاد قبل الخامس والعشرين من يوليو.

وتم بالفعل ملاحقة البعض من هؤلاء حيث تم في وقت سابق توقيف النائب البرلماني لطفي علي في سياق الحملة الرامية لتعقب العناصر الفارة من العدالة التي تتعلق بها تهم فساد مالي وتبييض أموال.

لكن هناك العشرات من الملفات التي يُنتظر أن يتم فتحها على غرار الاغتيالات السياسية التي شهدتها تونس بعد ثورة الرابع عشر من يناير 2011.

واغتيل القياديين اليساريين شكري بلعيد ومحمد البراهمي بالرصاص أمام منزليهما، الأول في السادس من فبراير سنة 2013، والثاني في الخامس والعشرين من يوليو من العام نفسه.

عبدالمجيد تبون يُداري الأزمات الخارجية للجزائر بالتقرّب من حكومة الدبيبة وتونس

الجزائر – يحاول الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون مداراة أزمات بلاده الخارجية مع العديد من العواصم بالانفتاح على تونس وحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في ليبيا برئاسة عبدالحميد الدبيبة، حيث استقبل الثلاثاء وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش ووزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي على هامش الاحتفال بالذكرى الـ67 لاندلاع ثورة التحرير.

وقال تبون خلال لقائه المنقوش إن بلاده تدعم بشكل كامل حكومة الوحدة الوطنية، في خطوة تعكس وفقا لمراقبين حرص الرئيس الجزائري على التقرب من سلطات طرابلس في ظل التوتر الذي يخيم على علاقات بلاده مع العديد من الدول الأخرى على غرار فرنسا والمغرب.

وشدد على أن بلاده تدعم كل الخطوات المبذولة لتحقيق الاستقرار في ليبيا، وفق بيان نشرته وزارة الخارجية الليبية الثلاثاء.

وأوضحت الوزارة أن "لقاء الرئيس عبدالمجيد تبون والوزيرة نجلاء المنقوش استعرض مسيرة العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين الشقيقين والسبُل الكفيلة بدعمها وفي المجالات كافة، والتشاور حول آخر المستجدات على الساحة الليبية، وكذلك مؤتمر باريس الدولي المعني بليبيا، والمزمع إقامته في الثاني عشر من نوفمبر الجاري".

كما التقى تبون وزير الخارجية التونسي في قصر "الشعب" في لقاء لخصه الجرندي في القول إن "هناك توافقا تاما بين بلاده والجزائر في مختلف القضايا الإقليمية".

وكانت الجزائر قد بذلت جهودا لاستمالة الرئيس التونسي قيس سعيد في ظل تفاقم التوتر مع المغرب، حيث كثف تبون في الحديث عن اتصالاته بسعيد ودعمه الكامل للإجراءات التي اتخذها في الخامس والعشرين من يوليو، والأهم وفقا لمراقبين تأكيده في كل مرة على رفضه التدخل في الشؤون التونسية.

ويسعى الرئيس سعيد إلى تغيير نظام الحكم في تونس والقانون الانتخابي للقطع مع منظومة سياسية يصفها بالفاسدة والمتهالكة وضع أسسها الإسلاميون خلال السنوات العشر الأخيرة، والذين سعت الجزائر لاستقطابهم ودخلت في تحالف إقليمي داعم لهم في المنطقة من خلال تمتين علاقتها بتركيا وانحيازها إلى مجموعات وميليشيات تسيطر على الغرب الليبي وعلى العاصمة طرابلس.

ونقل التلفزيون الجزائري الحكومي الثلاثاء عن الجرندي قوله "أبلغت الرئيس تبون مدى احترامنا وحبنا للجزائر والشعب الجزائري وتعلقنا بالعلاقات الأخوية القائمة بين البلدين وسبل تطويرها والبحث دائما على تعزيزها".

وتابع "لقد سعدت لاستقبالي من طرف الرئيس تبون واستمعت جيدا إلى ما تفضل به من تحاليل ومن حديث طيب في ما يخص العلاقات الثنائية بين البلدين".

وأشاد بالعلاقات "الشخصية التي تربط الرئيسين عبدالمجيد تبون وقيس سعيد"، واصفا إياها بـ"العلاقات العميقة القائمة على الاحترام المتبادل والتآخي.. والوقوف إلى جانب بعضنا البعض".

وتحاول تونس طمأنة شركائها الخارجيين، لاسيما في ظل التحركات التي لطالما نبه منها الرئيس سعيد لخصومه في دول أجنبية للتحريض على بلاده.

ويأتي ذلك في وقت تعرف فيه علاقات الجزائر بعدة دول توترا كبيرا بدءا من المغرب التي قطعت الجزائر العلاقات معه وليس انتهاء بفرنسا، حيث تُعد علاقات الجزائر مع دول الخليج متدهورة وهو ما عكسه انحياز تلك الدول للرباط في قضية الصحراء المغربية.

وكانت الجزائر قد أعلنت في وقت سابق عن استدعاء سفيرها في باريس، احتجاجا على تصريحات اعتبرتها غير مسؤولة للرئيس إيمانويل الفرنسي ماكرون.

وشكك الرئيس الفرنسي في تصريحاته التي نقلتها صحيفة لوموند الفرنسية، في وجود أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي.

وتحدث ماكرون بحسب الصحيفة عن "تاريخ رسمي أعيدت كتابته بالكامل... ولا يستند إلى حقائق"، بل إلى "خطاب يقوم على كراهية فرنسا"، واصفا تبون بأنه "محاصر في نظام صعب للغاية".

ولا يزال طيف حرب الجزائر التي خاضتها الدولة الفرنسية بين عامي 1954 و1962 في مواجهة "جبهة التحرير الوطني الجزائرية" يخيّم على العلاقات بين البلدين.

والأحد، اتخذ الرئيس الجزائري خطوة تصعيدية جديدة ضد الجار الغربي تتمثل في عدم تجديد عقد خط أنابيب الغاز المار عبر المغرب، في خطوة أرجعها المراقبون إلى محاولة تبون الرد على النجاحات التي حققتها الرباط في ملف الصحراء، خاصة إثر انتزاع قرار من مجلس الأمن الدولي مؤخرا يدعو إلى استئناف المفاوضات حول هذا الملف.

البرلمان يسعى لتعزيز دوره الدبلوماسي لتثبيت مكتسبات المغرب

الرباط – أكد مكتب مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان في المغرب) استعداده للتعبئة الدائمة للمجلس للدفاع عن مصالح المملكة في إطار دبلوماسية فعالة ومنسجمة مع توجهات العاهل المغربي الملك محمد السادس.

وبحسب بلاغ صدر عن مكتب المجلس عقب اجتماع عقده مساء الاثنين وتم تخصيصه للتداول في جدول أعمال المجلس للأسبوع الجاري، أن الرئيس وأعضاء المكتب توقفوا عند مضامين القرار الأخير لمجلس الأمن القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة "المينورسو" في الصحراء المغربية لعام إضافي.

وأكد الرئيس وأعضاء المكتب أهمية هذا القرار الذي كرس المكتسبات التي حققتها المملكة، وعلى رأسها تأمين معبر الكركرات وفتحه من جديد أمام الحركة التجارية، والاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء، وفتح مجموعة من التمثيليات القنصلية بالأقاليم الجنوبية للمملكة، مبرزين أن القرار يقدم أجوبة مهمة على كل مناورات وتحركات خصوم الوحدة الترابية للمملكة، ويجدد التأكيد على واقعية مقترح الحكم الذاتي الذي قدمته المملكة المغربية منذ عام 2007.

وتابع البيان أن "الرئيس وأعضاء المكتب عبروا عن بالغ فخرهم واعتزازهم بالمكتسبات التي حققها المغرب في هذا الصدد، بفضل الانخراط الشخصي والمتابعة الدائمة للملك محمد السادس".

وناقش المكتب كذلك حسب نص البيان عناصر مخطط العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين برسم الفترة 2021 – 2024، بغاية الارتقاء بالأداء الدبلوماسي للمجلس، بما يخدم المصالح العليا للبلد، انسجاما مع الجهود التي تبذلها الدبلوماسية الرسمية للمملكة تحت قيادة الملك محمد السادس.

مكتب مجلس المستشارين أكد أهمية قرار تمديد ولاية بعثة «المينورسو» الذي كرس المكتسبات التي حققتها المملكة

كما قرر مكتب المجلس المشاركة في أشغال الجمعية الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي المزمع عقدها بالعاصمة مدريد خلال الفترة الممتدة من السادس والعشرين من نوفمبر الجاري إلى غاية الثلاثين منه.

ويأتي ذلك في وقت نجح فيه المغرب في حشد دعم دولي واسع لمقترح الحكم الذاتي في الصحراء وهو مقترح ترفضه جبهة البوليساريو الانفصالية.

وفي أحدث مكتسبات المغرب الدبلوماسية في هذا الملف أصدر مجلس الأمن الدولي الجمعة الماضية قرارا يقضي بتمديد ولاية بعثة المينورسو ودعا إلى استئناف المفاوضات حول الصحراء المغربية في خطوة أثارت غضب الجزائر.